المرصد

عين على الأحداث

الخميس 15 أكتوبر 2020 | 30 صفحة | العدد 134 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

تفشي الفساد في ليبيا

ضلع آخر في مربع أزمات البلد النفطي

الفساد يستشري داخل الوفاق..مسؤولون في قفص الاتهام

الفساد يمثل 90٪ من المشكلة الاقتصادية الليبية

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

الفساد في ليبيا

ظاهرة خطيرة يدفع ثمنها المواطن

مجلة «المرصد»

عانت ليبيا، أحد أهم منتجي النفط في إفريقيا، طيلة السنوات الماضية من أزمات متلاحقة على جميع الأصعدة وخاصة الاقتصادية بسبب الحروب وصراع الفرقاء السياسيين على الحكم، والأوضاع الإنسانية والصحية المتردية، وزاد الأمر سوءا مع تفشي الفساد الذي بات سمة بارزة في بلد مزقته الحروب. فمنذ العام 2011، لم تخرج ليبيا عن العشرين دولة الأكثر فسادا في العالم، بل كانت في أغلب هذه السنوات في العشر مراتب الأخيرة

آخر الإحصائيات قدمتها منظمة الشفافية الدولية، في يناير الماضي، حيث أظهر مؤشر مدركات الفساد لعام 2019، أن ليبيا احتلت المركز الـ168 من أصل 180 دولة شملها التقرير السنوي.وتُبيّن المحاور الأساسية التي يستند إليها التقرير أن الترتيب المتأخر الذي جاءت فيه ليبيا، كان ناتجاً طبيعياً لما تمر به البلاد، حيث ركز مؤشر مدركات الفساد بشكل كبير على «العلاقة بين السياسة والمال والفساد، كما استند على بيانات حول شفافية تمويل الحملات السياسية ووصول الجمهور إلى عملية اتخاذ القرار».

وعلى المستوى الإداري تفشى الفساد في أغلب مؤسسات الدولة،حيث اعترف فتحي باشا أغا وزير الداخلية بحكومة السراج،في أغسطس الماضي،بوجود فساد في جميع مؤسسات الدولة بما فيها وزارة الداخلية التي يشغلها.وتابع باشا أغا في تصريحات للصحفيين فور وصوله من أنقرة أنه أول مَن قال «إن وزارة الداخلية فيها فساد، وذلك لمواجهة هذا الفساد ومعالجته».

وتابع: «ليس لدي شئ أخفيه ومستعد للمساءلة»، مؤكدا أنه يتكلم عن «حالة مرضية اسمها الفساد الذي دمر حياة الليبيين وبيوتهم وأطفالهم ومستقبلهم، عدونا الأول هو الفساد». وطالب باشا أغا بتشكيل لجنة كاملة من الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة ووزارة الداخلية ومكتب النائب العام لمراجعة جميع الملفات التي يوجد فيها قصور ويعاني منها الناس.

ولم تكن هذه الاعترافات وحدها التي كشفت عن تفشي الفساد في حكومة الوفاق،بل توضح ذلك من خلال اصدار ديوان عام المحاسبة في طرابلس قرارا بإيقاف عدد من مسؤولي جهاز الطب العسكري التابع لحكومة السراج عن العمل لاتهامهم بالفساد واستغلال المناصب والاستيلاء على المال العام.وقرر إحالة ملفات الأشخاص والشركات المتعاونة معهم إلى كل من المدعي العسكري العام والنائب العام كل حسب الاختصاص.

وأوضح الديوان في بيان له أن الأموال التي تم تخصيصها لمواجهة أزمة كورونا تمّ التلاعب بها من طرف مسؤولين بالجهاز قاموا بتمرير معاملات مالية مخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها، فضلاً عن اعتماد وصرف أموال دون وجود ما يقابلها من أعمال على أرض الواقع بمشروعات مراكز العزل الصحي داخل بلديات نالوت والزنتان وزوارة.

آخر الإحصائيات قدمتها منظمة الشفافية الدولية، في يناير الماضي، حيث أظهر مؤشر مدركات الفساد لعام 2019، أن ليبيا احتلت المرتبة المركز الـ168 من أصل 180 دولة شملها التقرير السنوي.

وكان المجلس الرئاسي، قد رصد ميزانية كبيرة لمواجهة أزمة كورونا تجاوزت النصف مليار دولار، منح جزءً منها إلى جهاز الطب العسكري وكلّفه بصيانة وتحوير وتجهيز مراكز للعزل الصحي في عدد من المناطق الواقعة غرب ليبيا، بالإضافة إلى توريد وتركيب عيادات جاهز للكشف عن الحالات المشتبهة واستيراد سيارات رش المعقمات للبلديات. غير أن هذه المبالغ التي كان من المفترض أن تخصّص لمواجهة كورونا، تمّ تحويل وجهتها وتربّح منها المسؤولون والموظفون.

وعلى وقع هذه الأوضاع تحرك الشارع الليبي وشهدت عدة مدن ليبية في أغسطس الماضي مظاهرات، تطالب بإنهاء الفساد المستشري في مفاصل الدولة، ومحاسبة وإقالة المسؤولين عنه.ورفع المتظاهرون في طرابلس العاصمة ومصراتة والزاوية وسبها شعارات مماثلة، تنادي بمعاقبة الفاسدين وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن.وردد المحتجون في العاصمة هتافات تنادي بإبعاد كل الطبقة الحاكمة عن المشهد السياسي في ليبيا، محملين إياها مسؤولية ما آلت إليه البلاد.

وبعد هذه التحركات الشعبية الكبيرة، أطلقت السلطات في العاصمة الليبية طرابلس، حملة لملاحقة عدد من مسؤولي حكومة الوفاق المتهمين بالتورط في الفساد، والذين كان آخرهم رئيس لجنة ترشيد المرتبات بوزارة المالية الأمين بوعبد الله الذي ألقي القبض عليه بقرار من رئيس النيابة العسكرية في طرابلس، بسبب التقصير والإهمال منذ توليه المنصب مطلع سبتمبر الماضي، فضلاً عن التأخّر المتعمّد في صرف مرتبات موظفي وزارة الدفاع، وفق لائحة الدعوى الصادرة عن النائب العام العسكري.

وقرر مكتب النائب العام، تمديد سجن مدير مصرف ليبيا الخارجي محمد بن يوسف، ومدير قطاع الاستثمار بالمصرف، الشارف شلبي، وهو صهر رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، وذلك بتهمة إصدار المصرف ما يقرب من 80 مليون دولار، في استثمارات غير مدرجة، ترتب عنها ضرر جسيم بالمال العام، وتم تحديد العديد من الأسماء المسؤولة التي ستصدر بحقها أوامر قبض في الأيام المقبلة، نظراً لضياع 580 مليون دولار على الدولة الليبية، نتيجة استثمارات غير مدرجة.

كما أصدر مكتب النائب العام قراراً بتوقيف وكيل وزارة تعليم الوفاق عادل جمعة لمدة 30 يوماً على ذمة التحقيق في قضايا تتعلق بشبهة فساد في عقد توريد مقاعد دراسية. وأمر قسم التحقيقات بمكتب النائب العام، الأسبوع الماضي، بحبس وكيل وزارة

> على المستوى الإداري تفشى الفساد في أغلب مؤسسات الدولة،حيث اعترف فتحي باشا أغا وزير الداخلية بحكومة السراج،في أغسطس الماضي،بوجود فساد في جميع مؤسسات الدولة بما فيها وزارة الداخلية التي يشغلها.

المالية أبوبكر الجفال بتهم فساد، مشيراً إلى أن الأمر جاء على خلفية اتهام المسؤول بإساءة استعمال السلطة لتحقيق منفعة للغير وإهدار المال العام.

وأمر قسم التحقيقات بمكتب النائب العام في طرابلس، بحبس وزير الحكم المحلي في حكومة الوفاق ميلاد الطاهر ووكيل وزارته صالح الصكلوك، على خلفية تهمة نهب مال عام، بذريعة تمويل شركات خدمة عامة في المنطقة الشرقية دون وصول المبالغ المالية للجهة المستفيدة.وحسب قسم الإعلام بمكتب النائب العام، حُبس أيضاً مدير مستشفى سبها لتوقيعه استلام مواد طبية ومعدات لمنطقته لم تصل للمستشفى.

كما أمر مكتب النائب العام بحبس مدير إدارة الحسابات بوزارة المالية أحمد المنتصر، على خلفية إساءة استعمال السلطة بتحقيق منفعة للغير وإلحاق ضرر بالمال العام. وقرر حبس رئيس المجلس البلدي لمدينة بني وليد ، سالم نوير، على خلفية تصرفه في مبلغ ثلاثة ملايين دينار مخصصة للنازحين بالتواطؤ مع أفراد من أسرته وفق الاتهام.

وتؤكد هذه التطورات مدى تفشي الفساد في ليبيا الذي أثر بشكل كبير على الاقتصاد الليبي وجعله يقف على حافة الهاوية .مشهد وصفه المندوب الأممي السابق إلي ليبيا غسان سلامة، في العام 2017 في حواره مع مجلة «ليدرز» التونسية، بأنه تجاوز الفساد وصار عملية نهب منظم لموارد الدولة، مضيفا بأن هناك منظومة اقتصادية بالكامل تكونت بعد سقوط نظام القذافي تعتمد علي الاستيلاء علي مقدرات الدولة ونهب مواردها المالية، مما أدي إلي بروز طبقة سياسية تدعم هذا النهب، وليس لها مصلحة في أن يتغير هذا الوضع.

وبعد ما حذّر من خطورة «الوضع القائم»، دعا المبعوث الأممي إلى تحرك عاجل لكسر منظومة الفساد، محذرا من أنها إذا استمرت تجعل من العملية السياسية «عملية تجميل» فقط، وقال: إن عمليات النهب «بلغت أقصى مستواها ممّا جعلها تخلق أثرياء جدداً كلّ يوم، في حين أصاب الفقر الطبقة الوسطى في الصميم». مشيرا إلى «انحدار مستوى عيش مجمل الليبيين بنسق سريع للغاية في الوقت الذي تتجمّع فيه الثروات المكتسبة في غالب الأحيان بطرق غير مشروعة بين أيادي أناس تختلف أدوارهم: أفراد عصابات وسياسيون ومنحرفون».

ويمكن القول إنّ تصنيف ليبيا وفق التقارير والتصنيفات الدولية كدولة يتفشى فيها الفساد بشكل كبير،ليس بالأمر الهين ولا يجوز الاستخفاف به، فهذه التقارير والتصنيفات مؤشرات تفضح ما هو مسكوت عنه.وبحسب المراقبين،فإن المواطن الليبي هو من يدفع ثمن هذه الظاهرة المتفشية،في الأوضاع الإقتصادية المتردية وما يصاحبها من تداعيات على الأوضاع المعيشية الضلع الآخر في مربع الأزمة التي يدفع ثمنها المواطن الليبي منذ سنوات.

على وقع هذه الأوضاع تحرك الشارع الليبي وشهدت عدة مدن ليبية في أغسطس الماضي مظاهرات، تطالب بإنهاء الفساد المستشري في مفاصل الدولة، ومحاسبة وإقالة المسؤولين عنه.

مشهد وصفه المندوب الأممي السابق إلي ليبيا غسان سلامة، في العام 2017 في حواره مع مجلة «ليدرز» التونسية، بأنه تجاوز الفساد وصار عملية نهب منظم لموارد الدولة.

الفساد في ليبيا..
سنوات الاقتصاد الصعبة

شريف الزيتوني

الحديث عن الفساد في ليبيا اليوم، كالحديث على الحرب والسياسة. في بلد استعمرته الحسابات الخاصة والخيارات الدولية والفوضى الأمنية، يصعد الفساد كجزء من أعقد المشاكل التي تعرفها البلاد منذ الإطاحة بالعقيد معمّر القذافي. التغير الذي حصل في 2011، لم يكن حركة عادية. كان أشبه بحركة تمرّد مدعومة دوليا، لكنها غير محسوبة بعد صعود بدائل أقرب لأن تكون هواة فوضى ومستغلي ظروف، باعتبار البلد يسمح على ثروة نفطية هائلة وإمكانيات مالية محترمة، تكون في الغالب مغرية لأصحاب النفوس الضعيفة، وما أكثرهم، ليستغلوا الحالة العامة للبلاد للاستثراء غير المشروع وهذا ما حصل بالضبط بعد ورطة «فبراير»، بعد أن تكونت شبكات جعلت من الفساد نوعا من الأمر الواقع الذي لا حسيب له ولا رقيب.

والحديث عن الفساد آليا هو حديث عن الاقتصاد. كيف لبلد يضرب الفساد أغلب مفاصله أن يتقدّم أو يصلح اقتصاده. ليبيا في الإطار، لا يمكن أن تشهد أي نهضة أو تحريك للعملية السياسية دون توحيد المؤسسات وفرض رقابة قوية على متجاوزي القانون ومستغلي المناصب.

يوم الأربعاء 04 أكتوبر أصدر النائب العام الليبي في طرابلس قرارا بحبس وكيل وزارة مالية "الوفاق" أبو بكر الجفال بتهمة إهدار المال العام وإساءة استعمال السلطة، ليكون ضمن سلسلة من المسؤولين الذي أوهمتهم السلطة أن أياديهم أطلقت للعبث بمقدرات الليبيين. عملية إيقاف الجفال بالقدر الذي تعطي أملا في تغيير قادم في مستوى الهيئات الرقابية، بالقدر الذي تعيد للذاكرة عشر سنوات من النهب لم يكن للدولة من وجود لمحاربته في ظل وجود مشاركين في تلك الممارسات من الشخصيات السياسية التي وجدت في المليشيات المسلحة حاضنة تلتقي مصالحها معها في مستوى الكسب المالي.

الواقع أن ليبيا لم تكن «في موقع جيّد على مؤشرات الفساد التي تصدرها المراكز وهيئات البحوث العالمية» قبل تحولات العام 2011، حتى قبله كانت هناك تقارير تصدر عن تجاوزات تحصل في الغالب تكون بسبب استغلال النفوذ أن سوء التصرف، لكن الانفلات الذي حصل بعد تلك التحوّلات كان عبارة عن انهيار تام للدولة وإخضاعها لهيمنة الطامعين الذي لا يؤمنون بها أصلا، وكانوا سببا في انتشار المظاهر القاسية للفساد.

المؤشرات التي تقدّمها سنويا منظمة الشفافية الدولية تقدّم صورة واضحة عن حالة كل دولة في خرائط البحث سواء كانت الأكثر إيجابية من ناحية مكافحة الفساد أو الأكثر سلبية أو سوداوية في التعامل مع تلك الظاهرة. ومن سوء حظ ليبيا أنها كانت ضمن الصنف الثاني الذي يعيش اليوم المرحلة الأصعب في علاقة بملف الفساد في كل مناحيه.

منظمة الشفافية الدولية باعتبارها

> الحديث عن الفساد في ليبيا اليوم، كالحديث على الحرب والسياسة. في بلد استعمرته الحسابات الخاصة والخيارات الدولية والفوضى الأمنية، يصعد الفساد كجزء من أعقد المشاكل التي تعرفها البلاد منذ الإطاحة بالعقيد معمّر القذافي. التغير الذي حصل في 2011، لم يكن حركة عادية.

المؤسسة العليا في تتبع التجاوزات على مستوى دول العالم، وجدت في ليبيا، أرقاما تعبّر عن مأساة حقيقية. البلد لم يكن بطبيعتها في وضع جيّد يجد نفسه العام 2012، في المرتبة 172 عالميا، من أصل 180 دولة في مؤشر الفساد.

الواقع أن الليبيين أنفسهم يعرفون ذلك، ومن وجدوا أنفسهم صدفة في مواقع القرار، لم يقدروا على مواجهة واقع مر هو السلاح. الفساد كحالة سلبية في كل العالم يصبح في ليبيا لسنوات أمرا عاديا يقفز إليه المسؤول الكبير كما يقفز إليه المواطن العادي، الذي لا يفكّر كثيرا في التحذيرات التي تطلق باعتباره مدركا للوضع الأمني الذي بالكاد يقدر صاحب القرار فيه، أن يحمي نفسه فيه فما بالك بالتجرؤ على غيره المالك للسلاح والمكون لعصابات تمتهن الفساد كمهنة تدرّ مكاسب كبيرة على حساب بقية الليبيين الذي يبحثون إلى اليوم على لحظة أمنهم تعيد لهم وجه بلادهم.

وعلى الرغم من التحولات المتعاقبة للمشهد السياسي بقيت ليبيا إلى حدود العام 2017، ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم. ازدواجية التوظيف، والاستغلال غير الشرعي لأموال العائدات

> الحديث عن الفساد آليا هو حديث عن الاقتصاد. كيف لبلد يضرب الفساد أغلب مفاصله أن يتقدّم أو يصلح اقتصاده. ليبيا في الإطار، لا يمكن أن تشهد أي نهضة أو تحريك للعملية السياسية دون توحيد المؤسسات وفرض رقابة قوية على متجاوزي القانون ومستغلي المناصب.

> المؤشرات التي تقدّمها سنويا منظمة الشفافية الدولية تقدّم صورة واضحة عن حالة كل دولة في خرائط البحث سواء كانت الأكثر إيجابية من ناحية مكافحة الفساد أو الأكثر سلبية أو سوداوية في التعامل مع تلك الظاهرة. ومن سوء حظ ليبيا أنها كانت ضمن الصنف الثاني الذي يعيش اليوم المرحلة الأصعب في علاقة بملف الفساد في كل مناحيه.

النفطية، وصرف الاحتياطات الضخمة للبلاد من حوالي 170 مليار دولار، قبل 2011، إلى 30 مليار دولار بعد 3 أو 4 سنوات من الإطاحة بالعقيد معمّر القذافي. والأغشكار الكبير أنها صرف في مسالك غير واضحة، خاصة في علاقة بتسليح المليشيات وتوزيع الأموال على المسلحين تحت شعار المشاركة في «الثورة».

في موضوع سابق نشرته بوابة إفريقيا الإخبارية، تم التطرق إلى أكبر عمليات الفساد التي حصلت في ليبيا بعد 2011. فقد تم الكشف عن شبكة من مهربي الأموال تشتغل في البلاد إلى حدود 2016، و«حاولت تهريب مبالغ ضخمة من البنين إلى السودان ومن خلالها كانت النية متجهة لإدخالها إلى ليبيا بطرق غير شرعية. تلك الأموال تبيّن أنها عبارة عن مخزونات وضعها النظام الليبي السابق في عدد من الدول الإفريقية بغاية استغلالها في أوقات الأزمات. لكن تلك الشبكة تفطنت إليها وبدأت في التخطيط لتهريبها قبل أن يتم اكتشافها عبر شخص سوري مقيم في بنين أين اتصل بمسؤولين ليبيين لمعرفة المسألة».

منظمة الشفافية الدولية

المؤسسة الليبية للاستثمار بدورها، كانت لقمة للفساد، حيث ذكرت مصادر، إن المؤسسة فقدت في 2012 مبلغ 2,15 مليار دولار، كان يفترض أن تودع في حسابات المصرف المركوي، وهي عملية بعتبر رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل أن المتورطين فيها لأنه على علم بها ولكن أساء التقدير.

مظاهر الفساد المالي تواصلت خلال كامل سنوات ما بعد «17 فبراير» حيث تؤكّد مصادر الرقابة أن عملية كبرى تمت سنة 2012 من خلال المؤسسة الليبية للاستثمار فقدت من رصيدها في لبنان مبلغ 2,15 مليار دولار كان من المفترض إلى تصل إلى مصرف ليبيا المركزي لكن تلك الأموال لم تدخل ما يؤكّد وقوع شبهة فساد كبرى يتحمل مسؤوليتها رأسا مصطفى عبد الجليل باعتباره على علم بالعملية ولم يتعامل مع الأمر بالشكل المطلوب.

وعلى الرغم من المحاولات المحتشمة لتطبيق القانون في الأشهر الأخير وعمليات الإيقاف أو إصدار المذكرات التي تقع في ليبيا، لكن كابوس الفساد مازال يخيف الليبيين الذين اختاروا الخروج للتظاهر في شرق البلاد وغربها معبّرين عن حالة كبرى من الغضب على الفساد وسوء التصرّف الإداري الأمر الذي بدأ يصل إلى المسؤولين في الدولة في انتظار ما يتخذونه في هذا الإطار.

على الرغم من المحاولات المحتشمة لتطبيق القانون في الأشهر الأخيرة وعمليات الإيقاف أو إصدار المذكرات التي تقع في ليبيا، لكن كابوس الفساد مازال يخيف الليبيين الذين اختاروا الخروج للتظاهر في شرق البلاد وغربها معبّرين عن حالة كبرى من الغضب على الفساد وسوء التصرّف الإداري الأمر الذي بدأ يصل إلى المسؤولين في الدولة في انتظار ما يتخذونه في هذا الإطار.

الفساد يستشري داخل الوفاق..

مسؤولون في قفص الاتهام

نجاة فقيري

تعيش ليبيا منذ أحداث 2011،إثر سقوط نظام العقيد معمر القذافي، على حقل ألغام من الأزمات، يواصل الإنفجار باستمرار ليفاقم الوضع العام بداية بالإستقرار و الأمن مرورا إلى الاقتصاد ووصولا إلى أبسط مقومات العيش الكريم للمواطنيين الليبيين. حيث تستمر كل مؤشرات الحياة في الأزمة الليبية بالتذبذب وسط مخاوف كثيرة في بلوغها الخط المستقيم خاصة بعد استشراء الفساد في مفاصل الدولة من السيادية إلى الخدماتية.

كشف مؤشر مدركات الفساد الذي أطلقته منظمة الشفافية الدولية في مطلع هذا العام عن ضعف شديد في نزاهة الحكم (النزاهة السياسية)في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تواجه المنطقة عامة تحديات فساد ضخمة على رأسها غياب النزاهة السياسية، وصنف مؤشر مدركات الفساد ليبيا من بين الدول الـ10 الأكثر فسادا في العالم.

يقول أستاذ الاقتصاد بجامعة قاريونس ببنغازي،عطية الفيتوري في تصريح إعلامي لاحدى الصحف الليبية المحلية،» أن ليبيا تعاني من فساد مالي و إداري كبير سيطر على المصارف و الحكومات و انتشار الرشاوي على نطاق واسع»، محملا حكومة الوفاق مسؤولية تدهور الاقتصاد كونها تسيطر على كافة المؤسسات الرسمية وعلى عائدات النفط.

في الوقت ذاته و على هامش توقيع مذكرة تفاهم مع شركة أمريكية للمساعدة في تعقب الجرائم المالية وشبكاتها داخل وخراج ليبيا،قال وزير الداخلية بحكومة الوفاق فتحي باشاغا في سلسلة تغريدات له بموقع «تويتر» وقعنا اليوم مذكرة تفاهم مع شركة «كي تو إنتليجينس» الأميركية «في مجال النزاهة المالية ومكافحة تمويل الإرهاب»مؤكدا أن «أولوياتنا في التعاون معهم ستكون في رسم استراتيجية وطنية لمكافحة تمويل الإرهاب، وغسيل الأموال، وتعقب شبكاته، وكذلك تدريب وتجهيز وتأهيل قسم بالوزارة يعنى بهذه الأمور».

و أضاف باشاغا أن هذه الخطوة «تأتي في إطار السياسة العامة لوزارة الداخلية لمكافحة الفساد، ووضع أسس جديدة لبناء الإدارات والأقسام بالوزارة لتنفيذ استراتيجياتها بمهنية وكفاءة».

و في تصريح سابق،إعترف وزير الداخلية بحكومة الوفاق فتحي باشاغا أواخر أغسطس الماضي بوجود فساد في جميع

> يقول أستاذ الاقتصاد بجامعة قاريونس ببنغازي،عطية الفيتوري أن «ليبيا تعاني من فساد مالي وإداري كبير سيطر على المصارف والحكومات وانتشار الرشاوي على نطاق واسع».

مؤسسات البلاد بما فيها وزارة الداخلية ، مطالبا بتشكيل لجنة كاملة من الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة ووزارة الداخلية ومكتب النائب العام لمراجعة جميع الملفات.

كما أصدر النائب العام الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني،في أواخر الشهر ذاته، أوامر بإلقاء القبض على عدد من كبار المسؤولين بحكومة السراج بتهم فساد. وضمت أوامر القبض الصادرة من مكتب النائب العام أمرا بسجن مدير إدارة الحسابات بوزارة المالية في حكومة الوفاق بتهمة إساءة استعمال السلطة وإلحاق ضرر جسيم بالمال العام.

حرب على الفساد أضرمتها إحتجاجات طرابلس التي نددت بالفساد بحكومة الوفاق و طالبت باجتثاثه فورا بعد تردي الأوضاع المعيشية و بلوغها حد الإنسانية الحياتية، لتطال مسؤولين كثر في حكومة الوفاق في شتى القطاعات.

فتواصلت سلسلة الإعتقالات، حيث أمر قسم التحقيقات في مكتب النائب العام الليبي بسجن وزير الحكم المحلي في حكومة الوفاق الوطني ميلاد الطاهر، ووكيل وزارته صالح الصكلول، بتهمة نهب مال عام تقدر بعشرات ملايين الدولارات. وحسب ما تناقلته صحف محلية و عالمية عن قسم الإعلام بمكتب النائب العام، فقد سجن أيضا مدير مستشفى سبها لتوقيعه استلام مواد طبية ومعدات لمنطقته لم تصل للمستشفى، كما حُبس رئيس المجلس البلدي بني وليد على خلفية استخدام 3 ملايين دولار مخصصة للنازحين بالتواطؤ مع أفراد من أسرته.

و تواصلت عمليات التوقيف حتى مطلع هذا الشهر، بإعلان الإدارة العامة للعمليات الأمنية، ضبط مدير عام مشروعات الإنتاج بالشركة العامة للكهرباء سابقا، وعضو مجلس الإدارة حاليا، والمطلوب من قبل مكتب النائب العام في قضايا فساد بالشركة، من قبل إدارة إنفاذ القانون فرع طرابلس، وأحالته لجهات الاختصاص،حسب مصادر محلية.

كما أعلن مكتب النائب العام توقيف عميد بلدية بني وليد سالم انوير بتهمة اختلاس أموال، بعد ساعات من ورود معلومات تشير إلى مشاركة «لواء الصمود» في مدينة مصراتة في عملية القبض على العميد ، حسب وسائل الإعلام المحلية.إضافة إلى صدور أمر بحبس وكيل وزارة التعليم بحكومة الوفاق عادل جمعة، بشبهة فساد، حسب المصادر ذاتها.

وتواصل النيابة العامة تحقيقاتها مع وزراء ومسؤولين حكوميين، في حملة محاربة الفساد وتبديد المال العام حيث مددت في حبس مدير المصرف الليبي الخارجي، محمد بن يوسف. وجاء ذلك عقب صدور التقرير الأخير لديوان عام المحاسبة الذي كشف عن تجاوزات بتبديد ملايين الدينارات في قطاعات عديدة، من بينها الخارجية والمجلس الرئاسي، بالإضافة إلى شركة الكهرباء.

كما طال الفساد الأموال التي تم تخصيصها لمواجهة أزمة كورونا، حيث أوضح تقريرسابق أواسط شهر أغسطس، لديوان المحاسبة الليبي عن تفاصيل واقعة فساد مالي تدين جهاز الطب العسكري التابع لوزارة دفاع حكومة الوفاق مؤكدا أنه تمّ التلاعب بالأموال المخصصة لمقاومة الجائحة من طرف مسؤولين بالجهاز قاموا بتمرير معاملات مالية مخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها، فضلا عن اعتماد وصرف أموال دون وجود ما يقابلها من أعمال على أرض الواقع بمشروعات مراكز العزل الصحي داخل

تواصلت سلسلة الإعتقالات، حيث أمر قسم التحقيقات في مكتب النائب العام الليبي بسجن وزير الحكم المحلي في حكومة الوفاق الوطني ميلاد الطاهر، ووكيل وزارته صالح الصكلول.

بلديات نالوت والزنتان وزوارة.

وشملت قائمة الموقوفين حسب بيان نشره ديوان المحاسبة، كلا من مدير عام جهاز الطب العسكري عمر البصير ميلاد هويدي، ومدير إدارة المشروعات بجهاز الطب العسكري محمد حسين سالم، والمشرف بإدارة المشروعات بجهاز الطب العسكري عدنان البشتي، والمشرف بإدارة المشروعات بجهاز الطب العسكري عبد الحكيم سالم عطية، والمشرف بإدارة المشروعات بجهاز الطب العسكري يونس محمد امسلم، والمراقب المالي بجهاز الطب العسكري عمار منصور التائب.

وشملت القائمة عدة شركات على غرار الخندق الدولية للمقاولات، والطوابق العالمية للمقاولات، وأجواء العالم للمقاولات العامة، ودليل التطور للمقاولات، والفيحاء للمقاولات العامة، كما شمل القرار تحفظا على أموال صرفها المذكورين لصالح هذه الشركات بالزيادة دون حق.

فساد ينخر حكومة الوفاق من أعلى كيانها إلى مفاصله، فساد مستشر تجاوز حد السرقة والإهدار و الإستغلال إلى تمويل الإرهاب و دعم المرتزقة و المليشيات حسب بعثة الإتحاد الأوروبي في ليبيا و التي ندد ت في بيان لها بتفشي الفساد بأنواعه في ليبيا مؤكدة أن مشروع تعزيز نظام العدالة الجنائية يوسع الشراكة مع السلطات الليبية في مكافحة الاتجار بالأشخاص وأيضا تهريب المهاجرين والجرائم المالية ذات الصلة وتمويل الإرهاب وإصلاح السجون.

و لا ننسى التنديد المتواصل للمنظمات المحلية و الدولية للخروقات الجلية من طرف حكومة الوفاق بدعم تركي يخرق كل المواثيق و يدجج ليبيا بالأسلحة و المرتزقة و المليشيات التي تطالب من حين لآخر بالإمتيازات و المنح من مال الشعب الليبي و على حساب حقه في العيش الكريم و أبسط مقومات الحياة في بلد غني ،صاحب أكبر إحتياطي نفط في أفريقيا إضافة إلى الغاز الطبيعي و المعادن النادرة، حسب تقرير تركي مفصل عن ثروات ليبيا،بلد كان النفط يغطي 90% من ناتجه المحلي ولا يتجاوز عدد سكانه 6,8 مليون نسمة و أغلبهم حضر 80% .

بلد تكالبت عليه الأزمات و المطامع و استشرى فيه الفساد و نخر كل أسسه من سيادة سياسية إلى صحة و تعليم و أمن و شركات و مؤسسات عامة، دون أن يستثني مجالا أو قطاعا جاعلا من ليبيا مرتعا سهلا للتدخلات و الإستغلال الخارجي. ووسط هذه السراديب المظلمة من الفساد و الأزمات يتطلع الليبيون إلى حل سياسي جذري ينهي سنين المعاناة التي طالت و أثقلت كاهلهم و كاهل البلاد.

فساد ينخر حكومة الوفاق من أعلى كيانها إلى مفاصله، فساد مستشر تجاوز حد السرقة والإهدار و الإستغلال إلى تمويل الإرهاب و دعم المرتزقة و المليشيات حسب بعثة الإتحاد الأوروبي في ليبيا.

الفساد و إهدار المال العام..

الجرح الليبي الغائر

رمزي زائري

تصنّف ليبيا من بين الدول الـ10 الأكثر فساداً في العالم ،إذ تحتل المركز 17 عالميا في مؤشر مدركات الفساد ،من أصل 180 دولة بحسب إحصائية صادرة عن الأمم المتحدة ،وقد تنوعت أوجه الفساد الذي استشرى في المؤسسات العامة بالدولة الليبية ،من الداخلية إلى التعليم والصحة وغيرها من المرافق العامة التي ثبت وجود تلاعب في ميزانيتها .

ومنذ 23 أغسطس الماضي، يتظاهر الليبيون في العديد من المناطق في طرابلس والزاوية ومصراتة وزليتن، ومدن بغرب ليبيا اعتراضا على تردي الخدمات وانقطاع التيار الكهربائي وانتشار الفساد والانفلات الأمني ،وهو ما دفع السلطات في العاصمة الليبية طرابلس ،لإطلاق حملة ملاحقة عدد من مسؤولي «الوفاق» المتهمين بالتورط في الفساد.

ديوان المحاسبة يكشف حجم الفساد

عقب حجبه لعامين نشر ديوان المحاسبة الليبي تقريره السنوي لعام 2018 ، عن المصروفات التي قامت بها حكومة الوفاق والمجلس الرئاسي، ما يظهر حالة من الفساد المالي الكبير، رغم ما يعانيه الشعب من فقر.

وتضمن التقرير، بيانًا بمخصصات ومصروفات المجلس الرئاسي، منفصلاً عن مجلس الوزراء، خلال السنتين (2018-2017)، حيث أكد من خلاله عدم اهتمام المجلس الرئاسي بإعداد هيكل تنظيمي وملاك وظيفي موحد للمجلس يوضح الوحدات التنظيمية ويحدد المهام والاختصاصات والمسؤوليات ويساهم في تقليص النفقات.

وأوضح التقرير أن أغلب العاملين بالمجلس قد تم ندبهم من جهات عملهم الأصلية دون وجود ملاك وظيفي معتمد بالمخالفة للقانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل.

وأشار التقرير، إلى أنه بالرغم من استعانة المجلس الرئاسي بعدد من المستشارين بمرتبات مجزية، إلا أنه لازال عاجزاً عن إعداد تقديرات الميزانية بالصورة الدقيقة والسليمة مما ترتب على ذلك اللجوء إلى إجراء المناقلات حيث وصلت بعض البنود إلى نسبة تعديلات بعض البنود إلى 94%.

وأثبت التقرير عدة ملاحظات على مصروفات المجلس الرئاسي خلال السنتين (2017-2018)، منها الزيادة في معدل الإنفاق على المكافآت بنسبة (57%) مقارنة بالسنة الماضية، دون وجود مردود مقابل ذلك، كما لاحظ عدم وضوح أغراض وأهداف ونتائج المهام الخارجية والتي ارتفعت نسب الإنفاق عليها إلى (62%) عن سنة 2017م.

وبيّن التقرير، ارتكان الرئاسي إلى طريق

> تنوعت أوجه الفساد الذي استشرى في المؤسسات العامة بالدولة الليبية ،من الداخلية إلى التعليم والصحة وغيرها من المرافق العامة.

التكليف المباشر لعدد محدد من شركات السفر والسياحة بالمخالفة للائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007م، إضافة إلى عدم إرفاق المستندات الدالة على هوية الأشخاص مستلمي علاوات السفر والسياحة في بعض أذونات الصرف أو من تم حجز تذاكر سفر لهم.

وكشف عدم إرفاق الفواتير الصادرة من مكاتب أو شركات الطيران التي تم الحجز عن طريقها، إضافة إلى قيام المجلس الرئاسي بتحمل مصاريف تذاكر سفر وإقامة فندقية لأشخاص وعائلات لا تربطهم علاقة عمل مع المجلس.

وأوضح، صرف أكثر من 1,5 مليون دينار على سفريات وتنقلات خارجية وإقامة بالداخل والخارج لأشخاص لا تربطهم علاقة وظيفية بالمجلس، بالرغم من تبعية البعض منهم إلى جهات ذات ميزانية مستقلة.

كما كشف عن صرف ما قيمته 542،138 دينار لإقامة أشخاص بفنادق خارج ليبيا، وصرف ما قيمته 5,909 دينار مقابل إقامة فندقية بالداخل لمدة عشرة أيام للسيد (ع.أ) ولا يوجد ما يفيد بأنه من موظفي المجلس الرئاسي.

وأضاف، صرف ما قيمته 515,201 دينار مقابل إقامة مجموعة من الأشخاص بفندق فكتوريا بطرابلس لمدد طويلة وبمستوى (vip) لبعضهم (جناح -غرفة ممتازة) مع عدم إرفاق ما يفيد تبعيتهم للمجلس، إلى جانب صرف ماقيمته 463،682 دينارًا على أشخاص يتبعون جهات أخرى ذات ميزانيات مستقلة.

وتابع التقرير ،في مصروفات بند

> مبعوث الأمم المتحدة السابق الى ليبيا، غسان سلامة،أطلق تصريحا في مارس الماضي، أكد فيه ظهور «مليونير جديد» كل يوم في ليبيا، مضيفا «الطبقة السياسية في ليبيا لديها كم كبير من الفساد يندى له الجبين».

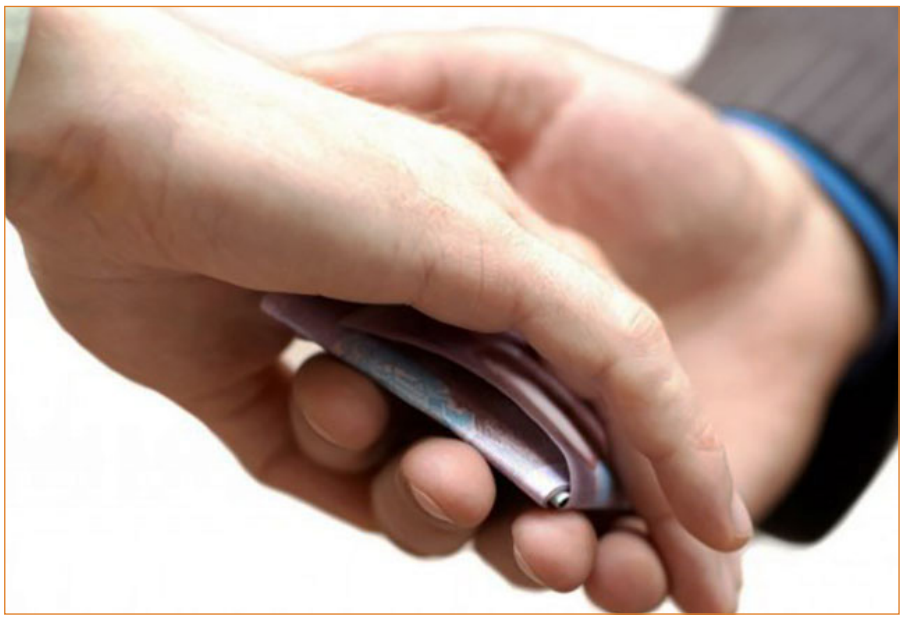

الصيانة، حيث لاحظ ارتفاع قيمة صيانة بعض السيارات بشكل مبالغ فيه، وكذلك ضعف التعزيز المستندي لبعض عمليات الصرف بالمخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

وأشار إلى عدم إخضاع بعض أذونات الصرف لضريبة الدمغة، بالمخالفة للقانون رقم (12) لسنة 2004 م بشأن ضريبة الدمغة، موضحا أنه بموجب إذن الصرف رقم (113/4) تم صرف مبلغ 68،840 ديناراً لصالح مستشفى رويال التخصصي مقابل مصاريف علاج للسيدة (م ع خ) دون إرفاق ما يفيد بأنها من ضمن موظفي المجلس.

وتطرق التقرير إلى حساب الطوارئ، ومن خلال فحص ومراجعة بند (دعم واستقرار مؤسسات الدولة) الذي يختص ببرامج التوطين ودعم الاستقرار الإداري والمالي للمؤسسات العامة والحيوية وتوفير التجهيزات المهمة؛ حيث لوحظ، قيام المجلس باستعمال البند في غير الطوارئ بالصرف منه على نفقات، والسفر والمبيت بما قيمته 181،355 دينار، واستعماله في الصرف على التزامات قديمة من العام 2016م وفق قرار المجلس الرئاسي رقم (72).

وعن العهد المالية، أوضح التقرير أن إجمال العهد المصروفة خلال سنة 2018م بلغ 115،000 دينار لعدد (9) عهدة، ومن خلال عملية الفحص والمراجعة تبين، عدم إمساك سجل خاص بالعهد المصروفة تقيد فيه أصل العهدة وما ينفق منها والرصيد المتبقي بالمخالفة لأحكام المادة (181) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

وبالرغم من صدور قرار صرف العهدة المستديمة لمدراء مكاتب رئيس ونواب وأعضاء المجلس الرئاسي لغرض تسيير أعمال المكاتب إلا أن مستندات الاستعاضة والتسوية تناقض ذلك حيث إنها عبارة عن مشتريات خاصة سلع غذائية... إلخ، كما لا يتم الصرف من العهدة المستديمة وفقا للنموذج (مح -19) بالمخالفة لأحكام المادة (179) من لائحة المزانية والحسابات والمخازن.

وأوضح التقرير، عدم إقفال وتسوية بعض العهد المالية المصروفة فى نهاية السنة المالية 2018م الأمر الذي يعد مخالفا لأحكام المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن ومن أمثلة ذلك عهدة السيدة (ا.م.ع) بقيمة 15،000 دينار، وعدم إقفال وتسوية بعض العهد المالية المصروفة فى سنوات سابقة والتي بلغت حتى تاريخه 35،000 دينار الأمر الذي يعد مخالفا لأحكام المادة 188 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

ومن خلال الاطلاع على نتائج الجرد السنوي للمجلس الرئاسي، قال التقرير، إنه عبارة عن حصر فقط لما هو موجود وليس مطابقة الرصيد الدفتري والفعلي، موضحا أنه لم يتم تضمين بعض الأصول الثابتة الى تم توريدها للمجلس خلال سنة 2018م، والمتمثلة في أجهزة كمبيوتر محمول هواتف محمولة وأجهزة إنترنت.

تلك الجرائم التي كشف عنها التقرير، دفعت مبعوث الأمم المتحدة رئيس بعثتها السابق للدعم في ليبيا، غسان سلامة، لإطلاق تصريح في مارس الماضي، أكد فيه ظهور «مليونير جديد» كل يوم في ليبيا، مضيفا «الطبقة السياسية في ليبيا لديها كم كبير من الفساد يندى له الجبين».

وأوضح أن هناك من يجني «ثروات طائلة من المناصب يجري استثمارها خارج ليبيا وما نراه في البلاد «أمر مؤسف» يستولون على المال العام ثم يتم توظيفه في الخارج»، وهو أيضًا ما أكدته بعثة الاتحاد الأوروبي في ليبيا في بيانها الصادر أمس، بأنها

> أصدر النائب العام الليبي التابع لحكومة الوفاق ، أوامر بإلقاء القبض على عدد من كبار المسؤولين بحكومة السراج بتهم فساد.

تسعى للقضاء على تهريب أموال الليبيين إلى الخارج والتي تستخدم في أغراض أخرى غير مشروعة.

اعترافات بتفشي الفساد

أواخر أغسطس الماضي اعترف وزير الداخلية بحكومة الوفاق فتحي باشاغا ،بوجود فساد في جميع مؤسسات البلاد بما فيها وزارة الداخلية التي كان يشغلها، مطالبًا بتشكيل لجنة كاملة من الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة ووزارة الداخلية ومكتب النائب العام لمراجعة جميع الملفات التي يوجد فيها قصور ويعاني منها الناس.

ولم تكن وزارة الداخلية وحدها، فقد كشفت واقعة جديدة عن تفشي الفساد في «حكومة الوفاق» بعد ما تم إيقاف عدد من المسؤولين عن العمل وإحالتهم للتحقيق في وقائع فساد وسرقة أموال عامة.

ومؤخرًا أصدر النائب العام الليبي التابع لحكومة الوفاق ، أوامر بإلقاء القبض على عدد من كبار المسؤولين بحكومة السراج بتهم فساد.

وضمت أوامر القبض الصادرة من مكتب النائب العام أمرا بحبس مدير إدارة الحسابات بوزارة المالية في حكومة السراج بتهمة إساءة استعمال السلطة وإلحاق ضرر جسيم بالمال العام.

كما ضمت أوامر القبض، أمرًا بحبس وكيل وزارة التعليم بحكومة الوفاق عادل جمعة، بشبهة فساد.

وفي مطلع أكتوبر الجاري ،أصدر رئيس ديوان المحاسبة بطرابلس خالد شكشك، قراراً بإيقاف رئيس وأعضاء مجلس إدارة صندوق التأمين الصحي العام احتياطيا عن العمل، كاشفاً عن قيامهم بالتحايل والتدليس على الجهات الرسمية لأغراض مشبوهة، فضلا عن تسببهم في إلحاق الضرر بالمال العام وإيقاع الضرر بالغير.

وأوضح الديوان، في بيان «أن القرار جاء عقب اجتماعين متتاليين عقدهما رئيس الديوان على مدار يومين متتاليين لتقييم أداء الصندوق، مبينا أن أهم مخرجات التقييم، هي تقديم بيانات مغلوطة ومضللة للقيد بالسجل التجاري ترقى إلى تشويه قواعد البيانات الوطنية، إضافةً للإهمال والتقصير وسوء الأداء مما أفضى لترتيب أعباء مالية وطبية نظرا لارتفاع مطالبات الخدمة العلاجية، في ظل عدم وجود أي إمكانيات لإدارة النفقات الطبية بالصندوق، وهو ما انعكس على تفاقم الحالة الصحية للمرضى والجرحى.

إلى ذلك أصدر مدير التحقيقات بمكتب النائب العام الليبي الصديق الصور، الثلاثاء، أمرا بالقبض على مسؤولين ماليين كبار في حكومة فايز السراج بطرابلس، بتهم فساد.

وشمل الأمر مدير المصرف الليبي الخارجي محمد بن يوسف، ومدير قطاع الاستثمار بالمصرف الشارف شلبي، وهو صهر السراج.

وبالتزامن مع ذلك ألقت جهات أمنية القبض على وكيل شؤون الديوان بوزارة الحكم المحلي بحكومة السراج، صالح الصكلول، بتهم فساد.

وكان مكتب النائب العام قد أعلن إيقاف وزير الحكم المحلي المفوض بحكومة السراج ميلاد الطاهر وعميد بلدية بني وليد سالم انوير، بتهمة اختلاس أموال.

وخلال ستمبر الماضي ، صدرت أوامر بإلقاء القبض على وكيل وزارة الصحة محمد هيثم القيادي الإخواني، في تهم فساد الذي فر هاربا إلى تركيا قبل تنفيذ الأمر ،كما أصدر ديوان عام المحاسبة قرارا بإيقاف عدد من مسؤولي جهاز الطب العسكري التابع لحكومة الوفاق عن العمل بتهم الفساد واستغلال المناصب والاستيلاء على المال العام .

حملة اعتقالات

قرّر رئيس قسم التحقيقات بمكتب النائب العام الصديق الصور، إجراء تحقيقات في ملفات تتعلق بالمال العام والجرائم الاقتصادية، وتم تكليف شركات دولية للوصول إلى الحقائق في عدد من القضايا المتعلقة بمؤسسة الاستثمار والمصرف الليبي الخارجي.

قـــرّر رئـيـس قسم التحقيقات بمكتب النائب العام الصديق الصور، إجراء تحقيقات في ملفات تتعلق بالمال العام والجرائم الاقتصادية، وتم تكليف شركات دولية للوصول إلى الحقائق في عدد من القضايا.

وأعلن عن تعاون دولي للتحقيق في ملفات مصرف ليبيا المركزي في طرابلس، وأن هذا التعاون كشف عن إهدار المصرف الليبي الخارجي لـ80 مليون دولار في استثمارات غير مصنفة ترتب عليها ضرر جسيم بالمال العام.

وقرر مكتب النائب العام، تمديد سجن مدير مصرف ليبيا الخارجي محمد بن يوسف، ومدير قطاع الاستثمار بالمصرف، الشارف شلبي، وهو صهر رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، وذلك بتهمة إصدار المصرف ما يقرب من 80 مليون دولار، في استثمارات غير مدرجة، ترتب عنها ضرر جسيم بالمال العام، وتم تحديد العديد من الأسماء المسؤولة التي ستصدر بحقها أوامر قبض في الأيام المقبلة، نظراً لضياع 580 مليون دولار على الدولة الليبية، نتيجة استثمارات غير مدرجة.

كما أمر مكتب النائب العام بحبس مدير إدارة الحسابات بوزارة المالية أحمد المنتصر، على خلفية إساءة استعمال السلطة بتحقيق منفعة للغير وإلحاق ضرر بالمال العام. وقرر حبس رئيس المجلس البلدي لمدينة بني وليد ، سالم نوير، على خلفية تصرفه في مبلغ ثلاثة ملايين دينار مخصصة للنازحين بالتواطؤ مع أفراد من أسرته وفق الاتهام. وكلف مكتب النائب العام إدارة البحث الجنائي بالتحفظ على مدير مستشفى سبها كبرى مدن إقليم فزان الجنوبي، لتوقيعه على استلام مواد طبية ومعدات لمنطقته دون وجودها في المواقع المخصصة لها.

وكانت أجهزة أمنية تابعة لحكومة الوفاق قد اعتقلت مدير المصرف الليبي الخارجي، بناء على مذكرة وجهها وكيل النيابة بمكتب النائب العام، عبد الباسط فرج شهران، إلى وزارة الداخلية.

وانتهى اجتماع احتضنه الديوان على مدار يومين لتقييم عمل إدارة صندوق التأمينات إلى أنه «قدم بيانات مغلوطة ومضللة للقيد بالسجل التجاري، ترقى إلى تشويه قواعد البيانات الوطنية، والتي جعلت من الصندوق ينحرف عن الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله». بالإضافة إلى «الإهمال والتقصير وسوء الأداء، مما أفضى لترتيب المسؤولية الطبية، وما يصاحبها من ترتيب الأعباء المالية الإضافية، نظرا لارتفاع متطلبات الخدمة العلاجية، في ظل عدم وجود أي إمكانيات لإدارة النفقات الطبية بالصندوق، وهو ما انعكس على تفاقم الحالة الصحية للمرضى والجرحى».

وسبق لمكتب النائب العام الإعلان عن توقيف وزير الحكم المحلي بحكومة الوفاق ميلاد الطاهر، وعميد بلدية بني وليد سالم انوير، بتهمة «اختلاس أموال».

كما تم توقيف صالح الصكلول، وكيل شؤون الديوان بوزارة الحكم المحلي. وتحدث رئيس قسم التحقيقات بمكتب النائب العام، الصديق الصور، عن جوانب من التحقيقات الجارية مع مسؤولين وشخصيات بتهمة فساد، مشيراً إلى أن الأمر يحتاج لبعض الوقت لكشف ملابسات تتعلق بفترة زمنية طويلة.

وقال الصور في تصريحات إعلامية ،إن هناك أوامر صدرت بالقبض على أشخاص يوجدون خارج ليبيا الآن، لافتاً إلى أن النيابة تجري تحقيقات دورية منذ فترة طويلة بشأن المؤسسة الليبية للاستثمار، وأنها تواصلت مع المدعي العام في بولندا، وأكثر من جهة أخرى، وأنه «سيتم في الأيام المقبلة الكشف عن تقارير وقرارات مهمة».

وذهب الصور إلى أنه «ما لم يكن هناك تعاون دولي وقضائي، فلا يمكن التحقيق في هذه الجرائم بسهولة نظراً لكونها منظّمة عابرة للحدود»، مؤكداً أن التحقيقات في قضية المؤسّسة الليبية للاستثمار سارية منذ عام 2006 حتى الآن، «وسيحاسب كل من يثبت تورطه في تبديد المال العام».

وتطرق الصور إلى المصرف الخارجي، وقال إن هناك شركة تتولى التحقيق في اختلالاته منذ قرابة عام ونصف العام، متحدثاً عن «إهدار 800 مليون دولار في استثمارات غير مدرجة، ما ترتب عليه أضرار جسيمة في المال العام»، إلى جانب «قرابة 500 مليون دولار ضاعت على الدولة نتيجة استثمارات غير مصنفة»، لكنه أكد أنه «تم تحديد الأسماء المسؤولة التي ستصدر بحقّهم قرارات خلال الأيام المقبلة».

خلال سبتمبر الماضي، صدرت أوامر بإلقاء القبض على وكيل وزارة الصحة محمد هيثم القيادي الإخواني، في تهم فساد الذي فر هاربا إلى تركيا قبل تنفيذ الأمر، كما أصدر ديوان عام المحاسبة قرارا بإيقاف عدد من مسؤولي جهاز الطب العسكري التابع لحكومة الوفاق عن العمل بتهم الفساد واستغلال المناصب والاستيلاء على المال العام.

الفساد في ليبيا

9 سنوات من التمدّد فاقمت من معاناة الليبيين

رامي التلغ

خلال الأزمة التي مرت على ليبيا سنة 2011، خرجت أصوات من الداخل والخارج معلنة أن البلاد ستدخل مرحلة جديدة من التطور السياسي والاقتصادي لم تعرفه خلال تاريخها السابق، لكن هذا لم يحصل وتوجهت نحو مسار جديد شعاره الفوضى والعبث بمقدرات الدولة، وعرفت كل المؤسسات في البلاد حالة من اللاقانون والفساد جعلها من أكثر الدول فسادا وفق مؤشر الشفافية الدولة للأعوام التسعة الماضية، مما أثر بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي الذي بات على حافة الانهيار.

فالمؤشرات التي تقدّمها سنويا منظمة الشفافية الدولية تقدّم صورة واضحة عن حالة كل دولة في خرائط البحث سواء كانت الأكثر إيجابية من ناحية مكافحة الفساد أو الأكثر سلبية أو سوداوية في التعامل مع تلك الظاهرة. ومن سوء حظ ليبيا أنها كانت ضمن الصنف الثاني الذي يعيش اليوم المرحلة الأصعب في علاقة بملف الفساد في كل مناحيه.

إذ يؤكد «مؤشر مدركات الفساد»، في ليبيا أن البلد من بين الدول الـ10 الأكثر فساداً في العالم، وبينما يتمنى المواطن الليبي الازدهار للدولة طيلة العقود الـ5 الماضية، فإنه لا يعمل على ذلك بالكيفية السليمة.

تلك المرحلة الجديدة من سيطرة المليشيات أول ما وضعت أمام أعينها مقدرات البلاد المالية والنفطية لتبدأ مرحلة ممنهجة من الفساد جعلها في أسوأ سلالم الفساد في العالم. ففي عام 2011، وفي آخر تصنيف أصدرته منظمة الشفافية الدولية عن الفساد كانت ليبيا تحتل المرتبة 168 من بين حوالي 180 دولة. بالتأكيد كان ترتيبا سيئا يبيّن أن خللا ما موجود حتى في تلك الفترة.

أما بين العام 2012 و2017 فلم تخرج ليبيا عن العشرين دولة الأكثر فسادا في العالم، بل كانت في أغلب هذه السنوات في العشر مراتب الأخيرة ما يعطي دليلا واضحا أن الشعارات التي رفعت في 2011، كانت مجرّد خدعة تمهّد لمرحلة تالية أعقد وأصعب كان للمليشيات والفوضى الإدارية والسياسية دور فيها.

مظاهر الفساد المالي تواصلت خلال كامل سنوات ما بعد «17 فبراير» حيث تؤكّد مصادر الرقابة أن عملية كبرى تمت سنة 2012 من خلال المؤسسة الليبية للاستثمار فقدت من رصيدها في لبنان مبلغ 2,15 مليار دولار كان من المفترض إلى تصل إلى مصرف ليبيا المركزي لكن تلك الأموال لم تدخل ما يؤكّد وقوع شبهة فساد كبرى يتحمل مسؤوليتهم رأسا مصطفى عبد الجليل باعتباره على علم بالعملية ولم يتعامل مع الأمر بالشكل المطلوب.

في وقت سابق،وجّه ديوان المحاسبة الليبي في العاصمة اتهامات صريحة لأشخاص وجهات لم يسمها، بـ«الفساد والخيانة»، ورصد وقائع فساد في قطاعات

> عرفت كل المؤسسات في البلاد حالة من اللاقانون والفساد جعلها من أكثر الدول فسادا وفق مؤشر الشفافية الدولية للأعوام التسعة الماضية.

عدة، وقال «إن ليبيا لا تزال تعاني من (دواعش) الاعتمادات والتحويلات الخارجية من مصرفيين فاسدين، وتجار خونة لم يراعوا حاجة المواطن البسيط في الغذاء، وهم حتى الآن يستمرون في نهش ما تبقى من مقدرات الوطن، مستغلين ما تمر به الدولة من تشتت وصراعات».

النفط الليبي لم يسلم بدوره من عمليات الفساد إذ يعتبر أهم القطاعات وأكثرها تأثيرا على الوضع الاقتصادي في البلاد، فليبيا دولة تعتمد على النفط موردا رئيسيا في توفير العملة الصعبة وفي رفع الاحتياطي المالي لها وهو يمثل 95 بالمئة من مصادر الثروة في البلاد، لكنه عرف منذ 2011، صعوبات كبيرة سواء بسبب الأوضاع الأمنية التي عطلت عمليات الإنتاج أو عبر انتشار مافيات الفساد داخله مما أثر بشكل كبير على عائداته وتكبّده لخسائر بلغت 68 مليار دولار خلال 5 سنوات من «الثورة». فمنذ الإطاحة بالزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بمساعدة غربية وقطرية، نشطت مافيات النفط، واستغلت الحالة التي عليها البلاد وقامت بتهريب كميات كبيرة مما أثر على عمليات التزويد في الداخل بالإضافة إلى الخسائر التي تكبدتها الشركات النفطية والتي كلفتها حوالي 3 مليارات دولار منذ 2011.

الفساد لم تساهم فيه الأطراف الداخلية فقط حيث تدخلت أطراف خارجية لأخذ نصيبها من الثروة النفطية الليبية، حيث دخلت فرنسا الدولة الأكثر تأثيرا من القوى الغربية في دعم الحرب التي وقعت في البلاد لكن ذلك تم بشروط الانتفاع بامتيازات في قطاع البترول والغاز حيث ذكرت صحيفة ليبيراسيون الفرنسية سنة 2011 أن المجلس الانتقالي وعد باريس بـ35 بالمئة من عقود النفط، وهي عقود غير قانونية وقعت تحت الابتزاز.

كما كان التدخل القطري واضحا في علاقة بملف النفط الليبي، حيث ذكر وزير النفط ناجي المغربي في تصريحات صحفية أن قطر عبر شركة تنتج حوالي 240 ألف برميل يوميا، مسجلة في سويسرا استولت على 19,5 بالمئة من عائدات الشركة، وهو ما يعتبر انتهاكا وتعديا على حقوق الشعب الليبي.

وفي 22 أكتوبر 2017، قالت قناة «بي بي سي» البريطانية: «إن النائب العام الإيطالي أصدر مذكرات توقيف بحق تسعة أشخاص، وتمكنت الشرطة الإيطالية من اعتقال ستة منهم، هم ليبيان وإيطاليان ومالطيان، على خلفية تهريب وقود ليبي بقيمة 35 مليون دولار، من مصفاة الزاوية لتكرير النفط (غرب العاصمة)، وبيعه في أسواق دول أوروبية».

وقالت الشرطة الإيطالية إنها «رصدت 30 رحلة من ليبيا إلى صقلية، وقد وصلت كميات من الديزل المهرب إلى إسبانيا وفرنسا». فيما كشف الرئيس السابق لوكالة مكافحة الفساد في المملكة المتحدة، جوناثان بينتون، في حوار لراديو «بي بي سي»، أنه رأى مئات الملايين من اليوروات تنقل من ليبيا إلى حسابات شركات خاصة في مالطا... وفي إحدى المرات «تم نقل 100 مليون يورو إلى شركة خاصة في مدينة فاليتا، ووضعت في حسابات ببنوك خاصة، وتم تجهيزها لغسلها في بريطانيا».

> في وقت سابق، وجّه ديوان المحاسبة الليبي في العاصمة اتهامات صريحة لأشخاص وجهات لم يسمها، بـ«الفساد والخيانة»، ورصد وقائع فساد في قطاعات عدة.

وكشف اعتقال هذه المجموعة إلى أي مدى تمددت رقعة الفساد، لتضم أيضاً قطاع النفط، في البلد الذي تضربه الفوضى منذ إسقاط نظام الرئيس الراحل معمر القذافي عام 2011، ما دفع السفير البريطاني لدى ليبيا بيتر ميليت إلى القول إن «هذه إحدى أشهر الجرائم في ليبيا، فجزء كبير من موازنة البلاد الخاصة بالدعم يصرف على الجريمة المنظمة».

وأوضح ميليت في مقالة نشرها على مدونة الخارجية البريطانية، سنة 2018، أن «الليبيين يتمتعون بأرخص وقود في العالم، بفضل دعم حكومي بلغت قيمته هذا العام فقط 4,3 مليار دينار ليبي؛ لكن معظم هذا الوقود يجري تهريبه خارج البلاد عبر شاحنات ليباع في أماكن أخرى من أجل الربح». كما ذكر السفير أن «الفساد هو الوباء الذي سقطت ضحية له دول تحاول النهوض من الفقر، وهناك سياسيون ومسؤولون حول العالم يضعون أيديهم في خزائن المال العام لسرقة ثروات بلدانهم، وتصرفاتهم هذه تعود بالنفع فقط على نخبة ضيقة ومتنفذة، عبر السماح لهم بالحصول على الأموال والمزايا، وتقديم مصالح أصدقائهم وأسرهم وزملائهم في الجريمة».

إضافة إلى ما تسببت فيه الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا من تردّ للأوضاع على المواطنين على كل المستويات، ساهم الفساد الذي اخترق كل مؤسسات الدولة في تعميق الأزمة وأثر بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية في البلاد خاصة المصرفية والنفطية التي تشهد منذ الإطاحة بمعمر القذافي عمليات تحيّل كبرى ساهمت في تراجع حاد في الميزان التجاري والمالي للبلاد وجعلها على جفا الإفلاس والانهيار الاقتصادي، وفي أسفل الترتيب لمؤشرات الشفافية والفساد في العالم.

من ذلك،يرى مراقبون أن الانقسام المؤسساتي، والصراع بين الشرعيات الموازية، وانتشار المجموعات المسلحة بالقرب من مركز إصدار القرار تقف وراء تفشي الفساد الذي شمل كل مفاصل الدولة و الخطورة الحقيقية تكمن في مستقبل الدولة الليبية حيث إذ تواصل هذا النزيف في المالية العمومية سيؤثر حتما في مصير الأجيال القادمة.

الفساد لم تساهم فيه الأطراف الداخلية فقط حيث تدخلت أطراف خارجية لأخذ نصيبها من الثروة النفطية الليبية.

ساهم الفساد الذي اخترق كل مؤسسات الدولة في تعميق الأزمة وأثر بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية في البلاد خاصة المصرفية والنفطية التي تشهد منذ 2011 عمليات تحيّل كبرى.

التكبالي يكشف الهدف من محاسبة مسؤولين بالوفاق بتهمة الفساد

تقرير/ سوزان الغيطاني

أكد عضو مجلس النواب علي التكبالي أن عمليات القبض على بعض المسؤولين بحكومة الوفاق ومحاسبتهم حيلة تهد ف لإبعاد الأنظار عن الفاسد ين الحقيقيين مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أنه يجب محاسبة جميع المسؤولين في مختلف الحكومات بعد ما استشرى الفساد في مختلف مؤسسات الد ولة.

إلى نص الحوار:

برأيك ما أسباب تفشي الفساد في ليبيا منذ 1102؟

بعد 2011 اختلط الحابل بالنابل وأصبحت الأموال بلا رقيب أو حسيب وتوغلت المليشيات في كل مكان وأصبح صوتها هو الأعلى فدخلت إلى المصارف وإلى كل مؤسسة يوجد بها أموال وقاموا بسلبه ونهبه كما سلبوا الاستثمارات وكل ما يمكن أن يدر المال للبلاد

ما دور الحكومات المتعاقبة في تفشي الفساد؟

كل الحكومات المتعاقبة رأت في سرقة المال غنيمة وتعاملت مع الأمر على أنه تحصيل حاصل وأنها لا تستطيع أن تلجم المليشيات التي تبتز الحكومات وتأخذ مرتباتها منها وكان هناك تعاون بين الطرفين (الحكومات والمليشيات) ولا تستطيع أي حكومة أن تدعي أنها لم تدفع للمليشيات أموالا.

برأيك ما دلالات القبض على مسؤولين في حكومة الوفاق بتهمة الفساد؟

القبض على بعض المسؤولين بحكومة الوفاق بتهمة الفساد حيلة لا تنطلي على أحد فهي محاولة لإبعاد الأعين عن الفاسدين الحقيقيين فالمساءلة يجب أن تطال جميع الرؤوس في حكومة الوفاق وغيرها من الحكومات فقد استشرى الفساد وأصبح من الصعب التخلص منه بالطريقة البطيئة التي تتبعها بعض الأجهزة الرقابية الآن.

برأيك كيف أثر الفساد على الاقتصاد الليبي؟

الاقتصاد الليبي في وضع سئ جدا وقد أثر فيه الفساد تأثيرا كبيرا لأنهم يأخذون الاعتمادات ولا يجلبون شيئا للشعب وهذا أثر في المقدرات وأيضا أثر على قدرة المواطنين على التعاطي مع الأوضاع التي تزداد صعوبة يوما بعد آخر فالاقتصاد لا يمكن أن يزدهر في ظل وجود الفساد الذي طال مختلف المصالح والمؤسسات.

> القبض على بعض المسؤولين بحكومة الوفاق بتهمة الفساد حيلة لا تنطلي على أحد فهي محاولة لإبعاد الأعين عن الفاسدين الحقيقيين.

هل ينهي توحيد مؤسسات الدولة ظاهرة الفساد؟

لا، فالفساد كان موجودا حتى عندما كانت المؤسسات موحدة وبذلك فإن توحيدها لن ينهي الفساد لأن الشخص الذي سيصبح مسؤولا في المستقبل هو نفسه الذي كان مسؤولا من قبل والاتفاق السياسي هو إعادة تدوير للأسماء التي كانت موجودة في السابق.

ما الخطوات التي سيتم اعتمادها لتتبع الفاسدين برأيك؟

لن نستطيع أن نتتبع الفاسدين إلا عندما تكون هناك حكومة قوية فلابد من أجهزة أمنية (شرطة، جيش، مخابرات) وجميع الأجهزة التي تحمي الحكومة لكن الادعاء بمحاولة محاربة الفساد عبر القبض على صغار الفاسدين عمل من أعمال الجاهلية والمتمثلة في ترك كبار اللصوص ومحاسبة صغارهم لذلك فلن يكون هناك تتبع للفساد إذا لم يكن هناك حكومة قوية مخلصة وكل وزرائها كذلك.

ما مصير الأموال الليبية في الخارج؟

نحن نتتبع الأموال الليبية في الخارج وللأسف فإنه جرى إعطاء حكومة الوفاق وبعض الفاسدين بعض هذه الأموال لدفع الرشاوى وامتيازات أخرى ولكن نحن نتتبع ذلك ولا اعتقد أن أي دولة في العالم ستعطينا أموالنا لأننا طلبناها لكن ربما تقول اشتري منا ما تريد بأموالك الموجودة لدينا

ما السيناريوهات المتوقعة في محاربة الفساد بليبيا برأيك؟

طالما ليس هناك حكومة فعلية قوية مخلصة فلن يكون هناك تتبع للفساد ولن يمكن خطة للقضاء عليه فما نراه الآن هو رتوش لغسل الوجوه الفاسدة كما أن من يتتبعون الفساد هم من الفاسدين أيضا ولذلك لن يكون هناك تتبع للفساد بهذه الطريقة ولابد من وجود حكومة قوية مخلصة لتتبع الفساد ولابد من الإشارة إلى أنه إذا أرادت الدول الفاعلة في ليبيا تريدها حقا أن تكون دولة قوية مستقرة فهي تعرف كيف تفعلها

كل الحكومات المتعاقبة رأت في سرقة المال غنيمة وتعاملت مع الأمر على أنه تحصيل حاصل وأنها لا تستطيع أن تلجم المليشيات التي تبتز الحكومات.

القبض على بعض المسؤولين بحكومة الوفاق بتهمة الفساد حيلة لا تنطلي على أحد فهي محاولة لإبعاد الأعين عن الفاسدين الحقيقيين.

لن نستطيع أن نتتبع الفاسدين إلا عندما تكون هناك حكومة قوية فلابد من أجهزة أمنية (شرطة، جيش، مخابرات) وجميع الأجهزة التي تحمي الحكومة.

خبير اقتصادي

الفساد يمثل 90% من المشكلة الاقتصادية الليبية

تقرير/ همسة يونس

رأى الخبير الاقتصادي أ. سالم الشريف، أنه هناك مجموعة من الضوابط التي يمكن الاعتماد عليها لإنقاذ الاقتصادي الليبي، والقضاء على الفساد والذي يمثل 90% من المشكلة الاقتصادية الليبية.

وأوضح أن من ضمن تلك الضوابط زيادة الموارد المالية، وتوجيهها للتطوير، وزيادة قطاع الطاقة، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتشجيع القطاع الخاص، وتطوير ودعم القطاع المصرفي، ووضع نظام للأدوات النقدية والمالية والاقتصادية يتناسب مع المتغيرات العالمية، إضافة إلى تشكيل حكومة واحدة والعمل على مراقبة عملها.

ولمزيد من التفاصيل حول الأوضاع الاقتصادية في ليبيا كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع الخبير الاقتصادي أ. سالم الشريف.

وإلى نص الحوار:

بداية كيف تقيم وضع الاقتصاد الليبي منذ 1102؟

بشكل عام يعاني الاقتصاد الليبي حالة من الركود العميق، قد تكون امتدت أن تكون كساداً، وعادة تزداد في مثل هذه الأجواء البطالة وهبوط الانتاج وانخفاض السيولة النقدية وإفلاس عدد من الشركات والمؤسسات، إضافة إلى عدم نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وعجز مستمر بميزان المدفوعات وارتفاع مستوى التضخم، وانخفاض مستوى الجهاز المصرفي وتوقف الشركات.

ناهيك عن وجود حكومتين وارتفاع الدين العام بشكل كبير وخطير وانتشار الفساد بشكل كبير جداً، ولا ننسى إفرازات الواقع السياسي والأمني المتأزم الذي طال أمده والذي أضر بشدة على الاقتصاد الليبي، والعوامل النفسية والتغير في التركيبة السكانية وعوامل أخرى كثيرة.

كيف تأثرت الثروات النفطية في ليبيا بتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية؟

منذ 2011، استغلت جماعات خارجة عن القانون حالة الفوضى للاستيلاء على هذه الطرق والمواقع النفطية للتنقل والاختباء وتقوية نفسها، حيث تعرض كثيرون من العاملين في هذه الحقول للقتل إثر هجمات مباغتة، كان من بينها عمليات نفذها تنظيم داعش.

كما فضلت شركات نفط وخبراء أجانب التوقف عن العمل والرحيل من ليبيا، بانتظار استقرار الأوضاع، إلا إن الجيش الليبي قام باسترداد أغلب الحقول النفطية وتحت حماية حرس المنشآت النفطية، ولم يتبقى الا مصفاة الزاوية ومجمع مليتة خارج سيطرة الدولة، مع العلم بأن هناك دول معادية للدولة الليبية كتركيا وقطر وإيطاليا ومالطا لا تريد استقرار الاقتصاد الليبي فهي مستفيدة من الفوضى من خلال تهريب الوقود بسعر بخس، وكذلك الغاز الليبي لا أحد يعرف عنه أي شئ من حيث أين تذهب إيراداته، وتقوم تلك الدول بدعم الجماعات الخارجة عن القانون بالسلاح والعتاد لتحقيق مكاسبها.

ما تأثير الفساد على الاقتصاد الليبي بشكل عام؟

كما نعلم بأن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر واحد وهو النفط والغاز، وأغلب الإيرادات تذهب إلى السلطة النقدية (المصرف المركزي ومقره طرابلس) حيث عمله هو صرف أذونات الصرف الصادرة عن وزارة المالية والتي تشوبها الكثير من الفساد من خلال تقارير ديوان المحاسبة والرقابة الادارية، حيث ساهم في مساعدة بعض التجار على تهريب العملة الأجنبية عن طريق الاعتمادات الوهمية وهذا ما رأيناه في الموانئ الليبية من حاويات فارغة، وغيرها من الطرق المتبعة للتهريب.

بالإضافة إلى أن هناك ثلاث أسعار صرف يتبعها المركزي ساهمت في انتشار الفساد، وخلق سوق موازي للعملة الاجنبية في المتوسط 6 دينارات للدولار الأمريكي مما أدى إلى اختفاء السيولة النقدية وتحكم تجار العملة على سوق العملة مما ساهم في استغلال أصحاب المرتبات بفرض فائدة للحصول على النقد (الدينار الليبي)، مما سيؤدي إلى انخفاض الصادرات من السلع

> فضلت شركات نفط وخبراء أجانب التوقف عن العمل والرحيل من ليبيا، بانتظار استقرار الأوضاع، إلا إن الجيش الليبي قام باسترداد أغلب الحقول النفطية وتحت حماية حرس المنشآت النفطية.

وارتفاع الأسعار للسلع (التضخم)، كما أن أغلب المؤشرات تؤكد أنه في حال توجهت ليبيا نحو الاقتراض الخارجي بسبب الفساد حيث سيتم توظيف تلك الأموال في دفع الرواتب ومصاريف بنود الميزانية بدلاً من توظيفها في تحقيق نموٍ اقتصادي حقيقي، وهذا بدوره يؤدي سلباً الى تدهور الاقتصاد الليبي.

ما دور الحكومات المتعاقبة في تفشي الفساد في البلاد؟

إن استفحال الفساد في ظل غياب مؤسسات الرقابة والشفافية بعد أحداث فبراير، جعل الساحة مفتوحة لانتشار الفساد في جميع الحكومات السابقة، واستغلال بند دعم الأسعار والتحول التنموي وغيره من الأسماء، والذي يفترض الوضوح والشفافية من قبل الحكومات السابقة، وتلك الأبواب تعد باب للفساد وتجريف لمقدرات الدولة والأجيال القادمة.

ماذا عن الفساد في المصرف المركزي؟.

فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا سبق واتهم محافظ مصرف ليبيا المركزي والذي مقره طرابلس بالتورط مع جماعات مسلحة لم يذكرها، في اختلاس الأموال العامة، بمنحها اعتمادات مستندية من خلال شركات صورية غير مؤهلة للحصول على تلك الاعتمادات. حيث أن الاعتمادات تستخدم للحصول على العملة الصعبة التي تُودع في حسابات مصرفية أجنبية أو تُضخ في السوق السوداء الليبية من خلال سماسرة العملة، وهو ما يعدّ نهبًا ممنهجا للمال العام وفسادًا هو الأبشع في تاريخ ليبيا.

كما أضاف الفريق الأممي أن المحافظ أصدر أوامره إلى إدارات مصرفه والمصارف التجارية بعدم إطلاع ديوان المحاسبة على المعلومات المتعلقة بالاعتمادات المستندية، ونرى أن غياب الشفافية والوضوح التي تنتهجها السلطة النقدية تبين مدى الحجم الكبير من الفساد الحاصل والذي بدوره سيؤثر على المواطن الليبي.

ما مصير الأموال الليبية في الخارج؟

تحتاج الأموال الليبية بالخارج إلى مراجعة دولية للحسابات الليبية المجمّدة من قبل الأمم المتحدة، لأنها صاحبة قرار التجميد لحمايتها من النهب، كما أن بيانات المؤسسة الليبية للاستثمار المكلفة بإدارة هذه الأرصدة لا تتسم بالشفافية والوضوح.

ما هي فرص انقاذ الاقتصاد الليبي؟

لا يتم ذلك إلا من خلال جملة من الضوابط لإنقاذ الاقتصاد الليبي من خلال زيادة الموارد المالية، وتوجيها للتطوير، وزيادة قطاع الطاقة، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتشجيع القطاع الخاص، وتطوير ودعم القطاع المصرفي، ووضع نظام للأدوات النقدية والمالية والاقتصادية يتناسب مع المتغيرات العالمية، إضافة إلى تشكيل حكومة واحدة والعمل على مراقبة عملها ومزيد من الشفافية والوضوح ومتابعة عمل الحكومة والمؤسسات السيادية الأخرى، والقضاء على الفساد والذي يمثل 90% من المشكلة الاقتصادية الليبية.

استفحال الفساد في ظل غياب مؤسسات الرقابة والشفافية بعد أحداث فبراير، جعل الساحة مفتوحة لانتشار الفساد في جميع الحكومات السابقة.

فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا سبق واتهم محافظ مصرف ليبيا المركزي والذي مقره طرابلس بالتورط مع جماعات مسلحة لم يذكرها، في اختلاس الأموال العامة.

تحتاج الأموال الليبية بالخارج إلى مراجعة دولية للحسابات الليبية المجمّدة من قبل الأمم المتحدة، لأنها صاحبة قرار التجميد لحمايتها من النهب.

كاريكاتير

محمد قجوم